

مساعد قائد الجيش السوداني : التحدي الأكبر كان طرد «الدعم السريع» من الخرطوم



عناصر من الجيش السوداني في الخرطوم

وأوضح إدريس في وقت سابق أن الحكومة ستعود تدريجياً إلى الخرطوم، بعد إعلان الجيش استعادته السيطرة الكاملة على العاصمة. إلا أن هذه العودة تواجه جملة من العقبات، على رأسها الدمار الواسع الذي طال وسط المدينة، حيث تقع معظم المباني الحكومية والوزارات، والتي تعرضت للحرق والتخريب خلال المعارك. وأصدر رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، الجمعة، قراراً يقضي بتفريغ العاصمة الخرطوم من التشكيلات العسكرية خلال أسبوعين. وشكل البرهان لجنة تهيئة البيئة المناسبة لعودة المواطنين لولاية الخرطوم، برئاسة عضو مجلس السيادة إبراهيم جابر، وينوب عنه عضو مجلس السيادة عبدالله يحيى أحمد، وعضو مجلس السيادة محمد عبدالرحمن محمد الجبار ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء. وأشار القرار إلى أن اللجنة حددت لها مهام وأختصاصات من بينها «تفريغ ولاية الخرطوم من كل القوات المقاتلة والكيانات المسلحة بواسطة رئاسة هيئة الأركان خلال أسبوعين من تاريخ توقيع هذا القرار». فيما مُنحت اللجنة صلاحيات اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة لاستقبال الأمن، وإزالة كافة المظاهر السالبة من داخل العاصمة، وفرض هيئة القانون والدولة. وأعطى البرهان اللجنة مهام ضبط الوجود الأجنبي، وذلك بترحيل الأجانب المخالفين، وإبعاد المقيمين منهم خارج ولاية الخرطوم، وإزالة كل مناطق السكن العشوائي في ولاية الخرطوم دون استثناء فضلاً عن استعادة الخدمات الأساسية بأسرع ما يمكن من كهرباء ومياه وصحة وتعليم ومواصلات وأسواق مركزية. وتختص اللجنة كذلك بإعادة تأهيل البنى التحتية من طرق وجسور وصرف صحي ومصارف المياه، واقتراح وتحديد مواقع تنقل الوزارات.

«وكالات»: قال عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للجيش الفريق إبراهيم جابر، إن التحدي الأكبر كان يتمثل في طرد قوات الدعم السريع من العاصمة الخرطوم، مشيراً إلى أن المرحلة الحالية تتركز على مواجهة تحديات تجهيز الخدمات وإعادتها. وأوضح في تصريحات أمس السبت، أن الخرطوم كانت الأكثر تضرراً من الخراب، مؤكداً أنه تم وضع خطة لتسريع عودة المواطنين إلى مناطقهم. وأشار جابر إلى أن الجهود تتركز حالياً على إصلاح قطاعات المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس. كما أكد أنه سيتم التعامل بحزم مع حاملي السلاح غير المقتن، مشدداً على أن السلطات ستتخذ إجراءات بحق كل من لم يسلم سلاحه طوعاً. يذكر أن الجيش السوداني أكمل سيطرته على العاصمة الخرطوم في مايو الماضي، وأخرج قوات الدعم السريع، وذلك بعد معارك طاحنة. وأكد البيان على ضرورة تأمين العودة الآمنة لجميع النازحين إلى مناطقهم من دون أية شروط مسبقة، مشدداً على أهمية فتح قنوات الحوار والتنسيق بين الأطراف المختلفة لتفادي تكرار الأحداث المؤسفة مستقبلاً. وفي وقت سابق دعا الزعيم الدرزي للاحتكام لصوت العقل لا السلاح. وقال الهجري: «نمد أيدينا لكل إنسان شريف لإنهاء الاشتباكات الحالية»، لافتاً إلى أن الروز لم يكونوا يوماً دعاة تفرقة وفتنة، على حد تعبيره.

اشتباكات متقطعة بالسويداء.. وبيانات من عشائر الجنوب والهجري تدعو للتهنئة الرئيس السوري : بلادنا ليست أرضاً لمشاريع الانفصال والتقسيم

صادر باسم الرئاسة الروحية لطائفة الموحدين الدرزي، التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة السويداء جنوب سوريا. وأوضح الهجري أن الاتفاق يشمل أيضاً نشر قوات من الأمن العام على أطراف المحافظة وخارج حدودها، في خطوة تهدف إلى تهدئة الأوضاع وضبط الأمن. ودعا الهجري المجموعات المسلحة داخل السويداء إلى تجنب أية استفزازات أو تحركات قتالية، حفاظاً على الأمن والاستقرار في المنطقة. في المقابل أصدرت عشائر الجنوب السوري بيانات أكدت فيه التزامها الكامل بوقف جميع الأعمال العسكرية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار.



من السويداء

وفي وقت سابق أمس أعلنت الرئاسة السورية وقفا «فوراً» لإطلاق النار ودعت كل الأطراف إلى الالتزام به، مع بدء قوات الأمن الانتشار في محافظة السويداء إثر أعمال عنف وقعت أكثر من 700 قتيل خلال أسبوع. وأفادت في بيان «تعلن رئاسة الجمهورية العربية السورية وقفاً شاملاً وفورياً لإطلاق النار». ودعت «جميع الأطراف دون استثناء» إلى الالتزام الكامل بهذا القرار ووقف كافة الأعمال القتالية، محذرة من أن «أي خرق للقرار سيعد انتهاكاً صريحاً للسيادة الوطنية، وسيستواجه بما يلزم من إجراءات قانونية». أبت هذه التطورات بعدما اندلعت اشتباكات مساء

الجمعة عند المدخل الغربي لمدينة السويداء بين مسلحين من العشائر والفصائل الدرزية الموجودة داخلها. وأكدت المصادر أن الاشتباكات وقعت عند المدخل الغربي للسويداء، إذ اشتبك نحو 200 مقاتل من العشائر السوري في 16 يوليو. أعلنت وزارة الدفاع السورية مساء يوم 16 يوليو، سحب جميع القوات العسكرية من مدينة السويداء، وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه رغم استمرار الاشتباكات بين البو والفسائل الدرزية. من ناحية أخرى أفادت مصادر باستمرار الاشتباكات بين العشائر ومسلحين في بعض النقاط داخل السويداء، رغم الإعلان عن وقف لإطلاق النار في المحافظة. من جهته أكد الشيخ حكمت الهجري، في بيان

«وكالات»: قال الرئيس السوري أحمد الشرع أمس السبت إن بلادنا ليست أرضاً لمشاريع الانفصال والتقسيم، مؤكداً أن قوة الدولة السورية تنبع من وحدة شعبيها. وأشار إلى أن خروج الدولة من بعض المناطق في السويداء أدى لتفاقم الأوضاع، لافتاً إلى أن دمشق تلقت العديد من الدعوات الدولية للتدخل لمنع تفاقم الأزمة. وأضاف أن طموحات انفصالية ظهرت عند بعض الشخصيات في سوريا، وأن استقواء البعض بالخارج واستغلال أبناء السويداء لا يجلب المصلحة لأحد. كما شدد على أن العشائر العربية في البلاد كانت رمزا للقيم والمبادئ، وأن السويداء وأهلها لطالما كانوا جزءاً أصيلاً من الدولة السورية، ولا يجوز محاكمة الطائفة الدرزية بسبب أفراد. وأكد الشرع التزام الدولة بمحاسبة كل من تسبب بانتهاكات ضد المدنيين، وأن الدولة السورية وحدها القادرة على حماية الجميع. كما شكر العشائر على مواقفها، داعياً إياها إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، ومثمناً في الوقت ذاته دور الولايات المتحدة.

وقال إن بلاده تشكر موقف الولايات المتحدة الذي وقف إلى جانب الدولة السورية في هذه الأزمة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين اتخذوا مواقف منددة بالصف الإسرائيلي، مؤكداً أن هذا التوافق الدولي يعكس الحرص على وحدة سوريا واستقرارها.

سلام : نحمي لبنان من الانجرار لمغامرة جديدة

الإسرائيلي لأن السلاح جعل لبنان يقف على قدميه ومنع إسرائيل من التوسع. يشار إلى أن الولايات المتحدة طالبت بنزع سلاح حزب الله بشكل كامل، ورد لبنان على مقترح واشنطن، بدون الإفصاح عن مضمون الرد. لكن الرئيس اللبناني جوزيف عون قال إن بيروت عازمة على «حصر السلاح» بيد الدولة، مشدداً على ضرورة معالجة الملف «بروية ومسؤولية»، لأن هذا الموضوع حساس ودقيق وأساسي للحفاظ على السلم الأهلي. ومنذ نوفمبر 2024، يسري في لبنان اتفاق لوقف إطلاق النار بعد نزاع امتد لأكثر من عام بين إسرائيل وحزب الله، تحول إلى مواجهة مفتوحة اعتباراً من سبتمبر. ورغم ذلك، تشن إسرائيل باستمرار غارات في مناطق لبنانية عدة خصوصاً في الجنوب، تقول غالباً إنها تستهدف عناصر في الحزب أو مواقع له.

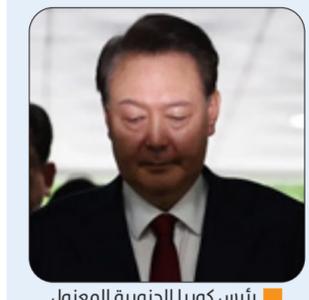


رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام

لحصرية السلاح وتسليح الجيش اللبناني»، وفق كلامه. جاء هذا بعدما أعلن الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، أن إسرائيل لن تستلم السلاح من الحزب أبداً. وأضاف: «سلاحنا يشكل عقبة أمام

«وكالات»: شدد رئيس الحكومة اللبنانية نواف سلام، على أن العمل جارٍ لحماية لبنان من الانجرار لأي مغامرة جديدة، لافتاً إلى أن استقرار سوريا أمر هام جداً. وأضاف في مقابلة تلفزيونية لقناة لبنانية محلية الجمعة، أن المسؤولين يراهنون على وعي اللبنانيين وحكمة الجيش في حماية البلاد. كما تابع أن ورقة المبعوث الأممي توماس براك عبارة عن مجموعة أفكار لترتيب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ولفت إلى أنه سيستلقي رئيس مجلس النواب نبيه بزّي في الأيام المقبلة لمناقشة الورقة والرء عليها. أيضاً أعلن عقد جلسة لمجلس الوزراء فور نضوج الأفكار حول خطة تنفيذ حصرية السلاح. وأكد على أن إعلان وقف الأعمال العدائية الذي وافقت عليه الحكومة السابقة حدد من مقدمته الجهات التي يحق لها حمل السلاح وهي الأجهزة الأمنية اللبنانية. وذكر أن ورقة براك تتضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية، وأن المطلوب تسليم السلاح للدولة اللبنانية

تهم جديدة ضد رئيس كوريا الجنوبية المعزول بينها عرقلة العدالة



رئيس كوريا الجنوبية المعزول

فريقه القانوني أي تعليق على الاتهامات الجديدة حتى الآن. وكانت محكمة كورية قد رفضت طلباً للإفراج عنه الأسبوع الماضي.

«وكالات»: وجهت السلطات الكورية الجنوبية، اليوم السبت، تهماً جديدة للرئيس السابق المسجون يون سوك يوغ، في إطار التحقيقات المتواصلة التي يجريها المدعي العام بشأن إعلانه الأحكام العرفية لفترة وجيزة في ديسمبر الماضي. وأوضح مكتب المدعي العام في إفادة صحفية أن التهم الجديدة تشمل إساءة استخدام السلطة لعرقلة ممارسة الآخرين لحقوقهم، إصدار أوامر بحذف سجلات رسمية، وعرقلة تنفيذ أوامر اعتقال، ويخضع يون حالياً للمحاكمة بتهمة العصيان، وهي تهمة خطيرة تصل عقوبتها إلى الإعدام أو السجن المؤبد. وقد أضيفت التهم الأخيرة منذ تعيين مدع خاص في يونيو لتولي ملفات التحقيق المتعلقة به. الرئيس السابق، المحتجز في مركز توقيف بالعاصمة سول منذ بداية الشهر، ينفي جميع التهم الموجهة إليه، فيما لم يصدر

العراق : إيقاف 17 مسؤولاً و3 ضباط على خلفية حريق الكوت



المركز التجاري الذي احترق بمدينة الكوت العراقية

العدالة، وحرصاً على محاسبة كل من تسبب بإهمال أو تقصير أدى إلى هذه الفاجعة. وكان الحريق الذي نشب في المركز التجاري في محافظة الكوت، وسط يوم الأربعاء الماضي قد أدى إلى مقتل أكثر من 63 شخصاً وإصابة أكثر من 50 آخرين.

التحقيقات ومحاسبة جميع المقصرين دون استثناء. وأكد أن اللجنة ما تزال مستمرة في أعمالها لحين الانتهاء من التحقيقات بالكامل، وستعلن النتائج النهائية بشفاافية أمام الرأي العام فور استكمالها، التزاماً بمبدأ

ومدير الدفاع المدني وأمر القاطع الأول للدفاع المدني. وأوضح ميري أن هذه الإجراءات تأتي استناداً إلى أحكام قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 المعدل والصلاحيات الممنوحة للجنة التحقيقية العليا بغية استكمال

«وكالات»: أعلنت وزارة الداخلية العراقية أمس السبت، توقيف 17 مسؤولاً و3 ضباط على خلفية الحريق الذي التهم مركزاً تجارياً كبيراً في محافظة واسط بالعراق، وذلك بناء على نتائج أولية خلصت إليها لجنة التحقيق وأوضحت وجود تقصير واضح أدى إلى تفاقم حجم الكارثة والخسائر الناتجة عنها. وقال رئيس دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية العميد مقدماد ميري في بيان صحفي فجر أمس «أن اللجنة التحقيقية العليا، المشكلة بأمر من رئيس الحكومة القائد العام للقوات المسلحة محمد شيعان السوداني قد حققت جانباً مهماً من أعمالها، بعد جمع المعلومات والأدلة والمطابقة الميدانية مع إفادات الشهود والمسؤولين وبحسب نتائج التحقيق الأولية تبين وجود تقصير واضح من قبل عدد من المسؤولين والموظفين في عدة دوائر ما أدى إلى تفاقم حجم الكارثة والخسائر الناتجة عنها». وأضاف أن اللجنة قررت إيقاف 17 موظفاً من العمل مؤقتاً في محافظة واسط/مركز الكوت لحين استكمال الإجراءات التحقيقية والإدارية بحقهم، موضحاً أن اللجنة قررت أيضاً توقيف ثلاثة ضباط هم مدير قسم الأمن السياحي

الاتحاد العام لعمال الكويت

إعلان

- بناء على نص المود (4، 5، 6، 69، 70) من دستور الاتحاد العام لعمال الكويت، وبناء على التفويض الممنوع من بعض العاملين في الهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية.

- وبناء على أداء المادة رقم 25 من لائحة الداخلية لنظام العمل.

- وبناء على انتهاء شهادة لمن بهمه الأمر لمجلس إدارة نقابة المتقودة اعلاه الصادرة من الهيئة العامة للتقوى العملة في شهر فبراير 2021.

- وبناء على محضر اجتماع اللجنة المؤقتة لتسيير اجراءات اعادة الوضع القانوني للنقابة المذكورة اعلاه يوم الأحد الموافق 2025/7/6.

نعلن اللجنة المؤقتة لتسيير اجراءات اعادة الوضع القانوني للنقابة المذكورة اعلاه عن التالي:

1- استقالة طيات الانتساب لعضوية الجمعية العمومية للنقابة المذكورة اعلاه لمدة اسبوعين اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2025/7/22 حتى يوم الاثنين الموافق 2025/8/4 على أن يكون على النحو التالي:

- من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الثامنة مساءً خلال الأيام العادية وخلال العطل الرسمية والراحة الأسبوعية.

- على الراغبين في الانتساب لعضوية الجمعية العمومية للنقابة العاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية المذكورة سابقاً وذلك لتقييم بالإجراءات المستندات التالية:

- * صورة البطاقة المدنية.
- * شهادة راتب.
- * دفع رسوم الانتظام وقدرها (4 دينر) تدفع مرة واحدة من العاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية.
- * دفع الاشتراك الشهري وقدره (4 دينر) عن شهري ابريل ومايو 2025 بواقع (2 دينر) عن كل شهر لتعاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية وذلك بغير الاتحاد العام لعمال الكويت في منطقة ميدان حولي - شارع عبد الله الفطحة - قطعة (11) - سبعة 800007.

2- تحديد موعد دعوة لعضوية الجمعية العمومية الغير عادية للنقابة العاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية وذلك يوم الاثنين الموافق 2025/8/18 في تمام الساعة الخامسة مساءً بغير الاتحاد المذكور سابقاً وذلك لتقييم بالإجراءات القانونية التالية:

- * تحديد موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة نقابة العاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية.
- * تدورة النقابة الجديدة (2025/2029).
- * تحديد موعد انعقاد الانتخابات.

ولله الموفق...

اللجنة المؤقتة لتسيير اجراءات اعادة الوضع القانوني للنقابة العاملين بالهيئة العامة لتثمين الزراعة والثروة السمكية.